مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

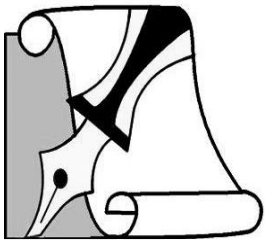

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

عجز إسرائيلي أمام المقاومة.. ودعوات لتفعيل الاغتيالات والعمليات العسكرية وجنرالات كبار يحذّرون: ضمّ الضفة سيجلب كارثة على الكيان

يعيش الاحتلال الإسرائيلي حالة من الصدمة جرّاء العمليات البطولية التي نفّذها مقاومون فلسطينيون في كلٍ من الخليل وحوارة، والتي أدّت إلى مقتل وجرح عدد من المستوطنين. هذا في الوقت الذي يواصل فيه الاحتلال مخططاته الاستيطانية وإجراءاته الإدارية لتعزيز قبضته على القدس، والعمل بوتيرة سريعة على إصدار قرارات وتدابير لتهويدها، في ظل عجز السلطة الفلسطينية عن فعل أي شيء سوى ملاحقة مجموعات المقاومة.

وما هو تقدير القيادات الأمنية الإسرائيلية تجاه عمليات المقاومة الفلسطينية في المستقبل؟

دفعت العمليات الأخيرة للمقاومة الفلسطينية، وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، إلى عقد مداولات أمنية في 21 آب 2023، والتي سبقت اجتماع المجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، الذي اجتمع في وقت لاحق في 22 آب. وشارك في هذه المداولات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، وعدد من قادة الأذرع العسكرية، وبينها الاستخبارات والعمليات، ورئيس الشاباك، رونين بار.

وليس بعيداً عن ذلك، يتوقّع جيش الاحتلال الإسرائيلي حدوث تصعيد في العمليات التي ينفّذها فلسطينيون، وامتداد عمليات إطلاق النار إلى منطقة الخليل، وهي المنطقة الأكبر في الضفة، والتي كانت "هادئة نسبياً" حتى الآن.

ولهذا، أوضحت مصادر إسرائيلية أن تصعيداً أمنياً في منطقة الخليل سيشكّل تحدياً أكبر من شمال الضفة لجيش الاحتلال، بسبب وجود تأييد واسع فيها لحركة حماس، وأن ذلك يستوجب قوات كبيرة؛ وإلى جانبها استدعاء مكثّف لقوات الاحتياط". والأهم أن الاحتلال لا يستبعد تنفيذ عمليات إطلاق نار أخرى في المرحلة القريبة بتأثير نجاح العمليات الأخيرة.

وفنّدت المصادر مزاعم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الذي حمّل إيران مسؤولية هذه العمليات، عندما حضر إلى موقع العملية في جنوب الخليل. واعتبرت أنه "لا يمكن تحميل إيران المسؤولية عن أي عملية. والمشكلة العميقة مختلفة، وهي الصراع بيننا وبين الفلسطينيين"، أي استمرار الاحتلال.

وكشفت المصادر عن أن معظم منفّذي العمليات، منذ بداية آذار/مارس عام 2022، لا ينتمون إلى أي فصيل فلسطيني، ومن دون ماضٍ بحمل السلاح، "ما يعني أنه من الصعب النظر إليهم على أنهم جنود في عملية إيرانية."

ورأت المصادر أنه من دون حل يبدو المستقبل قاتماً. فمنح الأمن لأكثر من نصف مليون (مستوطن) يهودي يعيشون بين ثلاثة ملايين فلسطيني هي مهمة عند حدود المستحيل في الواقع الراهن."

ويسود الاعتقاد في جهاز الأمن الإسرائيلي، أي الجيش والشاباك، أنه يجب شن عدة عمليات عسكرية شبيهة بالعدوان على مخيم جنين، في بداية تموز/يوليو الماضي، بادعاء أن من شأنها أن "تغيّر الصورة وتعيد الردع المفقود".

وتوجد في أنحاء الضفة الغربية 23 كتيبة في الجيش الإسرائيلي، ويعمل إلى جانبها الشاباك وشعبة الاستخبارات العسكرية، من أجل منع عمليات مسلّحة. ومع أن جيش الاحتلال ينفّذ عمليات اغتيال في الضفة، غير أن قيادات "إسرائيل" تؤكد أن موجة العمليات الحالية هي "الأخطر منذ الانتفاضة الثانية"، وأنه "طالما أننا لا نغيّر شيئاً فإن شيئاً لن يتغيّر.

وما هي الحلول التي تطرحها القيادات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بشأن الأوضاع في الضفة الغربية؟

تتزايد الأصوات الداعية للإسرائيليين بعدم التجوّل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحاشياً لوقوع مثل هذه العمليات، فيما تدعو أصوات أخرى لمراجعة الذات والبحث عن حلول حقيقية للصراع المرشّح للمزيد من التصعيد.

بالتزامن مع ذلك، انتقدت جهات إسرائيلية سياسية وأمنية ظاهرة دخول إسرائيليين للبلدات الفلسطينية بحثاً عن التسّوق والأسعار المنخفضة للمواد والخدمات المختلفة.

وفي هذا السياق، أكّد مستشار الأمن القومي، تساحي هنغبي، أن الحديث يدور عن معركة ضد "الإرهاب" داخل الضفة الغربية ممتدة منذ سنتين. وعلّلَ هنغبي قوله "سنتين" بالإشارة إلى أن "الإرهاب" ممتد منذ 100 سنة وأكثر؛ لكن في العامين الأخيرين دخلت إسرائيل مرحلة جديدة مع دخول إيران على خط المواجهة.

وتابع: في مختلف المواجهات مع إيران سدّدنا لها ضربات موجعة، فتحوّلتْ إلى ساحة جديدة هي الضفة الغربية، وفيها تموّل وتدعم بؤراً "إرهابية" فلسطينية. وهذه العملية جزء من التوجيه الإيراني وحماس والجهاد".

وتحدّث هنغبي عن ان "إسرائيل تمتص الكثير من الضربات، فيما يقوم إسرائيليون قلائل أحياناً بانتزاع القانون والانتقام من فلسطينيين دون جدوى، مُسبّبين بذلك أضراراً فادحة، منها الإساءة لصورة إسرائيل في العالم، وزيادة التوتّر والفوضى داخل الضفة الغربية، علاوة على الإساءة للمستوطنين وللمشروع الاستيطاني، الذي يظهر كمسلسل اعتداءات على الفلسطينيين بدعم من الدولة.

وعلى المنوال ذاته، يعتبر الرئيس السابق للجناح السياسي- الأمني في وزارة الأمن، الجنرال في الاحتياط، عاموس غلعاد، أنه لا توجد طريقة لوقف "موجة العمليات الفلسطينية"، موضحاً أن أجهزة

الأمن الإسـرائيلية، إلى جانب جدار الفصـل، تنجح في إحباط ومنع العشـرات من العمليات شـهرياً. ولولاها لكان عدد الضحايا من الإسرائيليين أكثر من 33 قتيلاً، منذ بدء العام الجاري، وليس فقط داخل الضفة الغربية، بل في المدن الإسرائيلية أيضاً.

وأشـار غلعاد إلى أن العمليات الفلسـطينية تتصـاعد نتيجة عدة أسـباب، منها اسـتمرار الانقسـامات الإسـرائيلية الداخلية، وتكثيف حركتي "حماس" و"الجهاد الإسـلامي" لنشـاطهما داخل الضـفة الغربية، واستمرار تهاوي السلطة الفلسطينية.

وأوضـح غلعاد، في إطار الانتقاد الذاتي أيضـاً، أن ازدياد ضـعف السـلطة الفلسـطينية هو نتيجة عدة عوامل، منها السـلوك الإسـرائيلي الغبي الذي يُضـعفها عمداً، أو من دون قصـد. وشـدّد على خطورة أطماع بعض الوزراء المتشـددين في الحكومة بضـمّ الضـفة الغربية، الذي سـيزيد الاحتكاك، ويصـبّ الزيت على النار، منوّهاً أيضاً لدور إيران، في الفترة الأخيرة، في تأجيج التوتّر.

غلعاد، الذي كان قد دعا، في الماضـي، لإدارة الصـراع، وترميم العلاقات مع السـلطة الفلسـطينية، لم يتوقف هذه المرة عند الحل المطلوب، لكنه حذّرَ من أن الضـم المخطط من قِبل بعض الوزراء سـيقود إسـرائيل لكارثة، لأنه سـيُنتج نظام فصـل عنصـري (أبرتهايد)، وسـيؤدّي للمزيد من الاحتكاكات والصدامات.

أما الجنرال في الاحتياط، يسرائيل زيف، فأوضح أن الوضع داخل الضفة الغربية في حالة غليان، وأن وتيرة الأحداث والعمليات الفلسطينية هذا العام مضاعفة، مقارنة مع العام المنصرم.

ويعتبر الجنرال الإسـرائيلي أن هناك جملة أسـباب خلف تصـاعد المقاومة الفلسـطينية، منها ضـعف السـلطة الفلسـطينية، استفزازات المستوطنين وبعض الوزراء، والتي تسـخّن الأوضـاع السـاخنة أصـلاً، وترفع منسوب الغضب في الشارع الفلسطيني.

ويرى أن هناك حاجة لتغيير استراتيجية إسرائيل، بُغية خفض ألسنة اللهب والتوتر، وزيادة الهدوء، لافتاً لضرورة التعاون مع السلطة الفلسطينية، وتحاشي الاستفزاز.

ويدعو زيف الحكومة إلى أن تقرّر: هل نريد الحد الأقصى من الاندماج مع الفلسطينيين، أو الحد الأقصى من الانفصال عنهم؟ فخطة سموتريتش التي كشِف النقاب عنها، في 20 آب ، والقاضية ببناء 155 بؤرة استيطانية، تعني الضمّ الفعلي للضفة الغربية، وهذا يعني تعقيد الأوضاع، زيادة الاحتكاك، والعمليات الفلسطينية.

ومع أن زيف لا يطرح تصوّراً لكيفية تسوية القضية الفلسطينية، ولا يدعو لإنهاء الاحتلال، غير أنه يرى إمكانية تحويل الواقع الحالي لواقع محتمل؛ وهذا برأيه يحتاج لقرارات شجاعة. والسؤال: هل هذه الحكومة مستعدة؟

ويتطرّق زيف إلى وجود مستوطنين متطرفين داخل حكومة الاحتلال، ويعتبر أن ذلك يشكّل عاملاً محفّزاً على تصعيد التوتر في الأراضي الفلسطينية. ويؤكد أن ما تفعله الحكومة الآن يعود كيداً مرتداً مضاعفاً على الإسرائيليين.

فالمسؤول الأكثر عقلانية ومهنية في حكومة نتنياهو السادسة، وفق رؤيته، هو وزير الأمن يوآف غالانت، ويُتوقع منه أن يدفع باتجاه تحاشي الاستفزاز. ويعتبر زيف أن استمرار الصراعات الداخلية في إسرائيل يصب الماء على طاحونة الفلسطينيين، ويحفّز على المقاومة، لأنه يمنحهم دعماً معنوياً.

وعلى غرار جنرالات ومسؤولين إسرائيليين آخرين، يقول زيف إن إيران تلعب دوراً مهماً في تأجيج الأوضاع داخل الضفة الغربية.

وعدا أصوات قليلة، أعدادها تتزايد، تخلو الحلبة السياسية الإسرائيلية من طرح حلول سياسية. وتقّر تلك الأصوات بأن الاحتلال هو سبب المقاومة، ونهايتها بنهايته. ومن الأصوات القليلة، نائب رئيس الموساد، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست سابقاً، النائب رام بن براك (حزب "هناك مستقبل"

برئاســـة لبيد)، الذي قال إن مخططات الضـــمّ ســـتؤدّي لكارثة ولحالة احتراب بين الفلســـطينيين والإسرائيليين في ظل نظام فصل عنصري، داعياً للانسحاب من الضفة الغربية المحتلة.

وكيف تعامل اليمين الفاشي والمعارضة الإسرائيلية مع عمليات المقاومة الفلسطينية؟

في الوقت الذي حمّل فيه رئيس الحكومة الإســـرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه يوآف غالانت، طهران و"وكلاؤها"، مســـؤولية عمليات المقاومة البطولية، شـــنّ عدد من الوزراء في حكومة نتنياهو، وقيادات المســـتوطنين،هجوماً على وزير أمن الاحتلال، مُحمّلين إياه مســـؤولية تصـــاعد العمليات في الضفة، عقب عمليتي حوارة والخليل، واللتان أسفرتا عن مقتل ثلاثة إسرائيليين.

وفي هذا الســـياق، دعا وزير الأمن القومي، المُدان بالإرهاب، إيتمار بن غفير، وعددٌ من قادة اليمين الصـــهيوني، للانتقام والردع، من خلال فرض حصـــار على مواقع فلســـطينية، ووقف تصـــاريح العمل والحركة المعطاة للفلسطينيين.

وقالت وزيرة المستوطنات، أوريت ستروك (الصـهيونية الدينية)، إن "العمليات الفلسـطينية تجري نتيجة فقدان قرار حكومي يقضـي بعدم السماح بتحويل شوارع الضـفة الغربية لمسـار أخضـر للإرهاب، وهي تقصد بناء شوارع لليهود فقط.

وتوجّهت ســـتروك إلى وزير الأمن في حكومة الاحتلال، يوآف غالانت، بالقول: "القرار بيدك، بادِرْ لاتخـاذه قبـل وقوع العمليـة القـادمـة"، داعيـة للانتقـال من الـدفـاع إلى الهجوم، ولمنع خروج العمّـال الفلسطينيين من قطاع غزة، وللانتقام من قادة المقاومة الفلسطينية.

بالمقابل، طالب قادة المسـتوطنين بتغيير تعليمات فتح النار، وزيادة الحصـار على مواقع فلسـطينية، وتضـييق الخناق على حركة الفلسـطينيين، زاعمين أن الجيش يعرف كيف يبتكر مخططات للتصـدي للظاهرة، ويبقى أن يصادق المستوى السياسي عليها.

من جهته، عادَ يوسي دغان، رئيس مجلس المستوطنات، للتحريض والحضّ على المزيد من المساس بحقوق الفلسطينيين، حيث دعا إلى "حملة جديدة على الضفة الغربية، وتضييق الحركة على مواقع فيها بالمزيد من الحواجز، وسدّ مداخل بعض القرى الفلسطينية".

وطالب دغان بتكثيف الاستيطان رداً على كل عملية، داعياً حكومةَ اليمين الصهيوني للتعلّم من هذه الناحية من حكومات اليسار الصهيوني بقيادة حزب "مباي" في الماضي.

وبالمثل، طالب رئيسُ لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، النائب داني دانون، السفير الإسرائيلي الأسبق في الأمم المتحدة، بالانتقام من حوارة بإغلاق كافة المرافق التجارية فيها".

وقال رئيس المجلس الإقليمي الاستيطاني، يوحاي دماري، "جبل الخليل" إن ما يجري هو فشل مَن يفترض به أن يحمي المواطنين الإسرائيليين في كل مكان. ودعا دماري لتغيير استراتيجية العمل بشكل جوهري من أجل مواجهة "الإرهاب" الفلسطيني المتصاعد.

من جهته، أكد عضو الكنيست من "الليكود"، دان إيلوز، في تغريدة جديدة في تويتر، أن العمليات الفلسطينية تجري واحدة تلو الأخرى، ولا توجد حوكمة، داعياً "لاستعادة "قوة الردع" دون الانتظار ولو دقيقة واحدة، وعلينا منع الإرهاب من أن يرفع رأسه، وسنلاحق القتلة، ولن نعود دون إلقاء القبض عليهم.

على المقلب الآخر، لم يتخلّف موقف المعارضة الإسرائيلية عن اليمين الفاشي. وإذ شدّد رئيس المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، على "أننا نحتاج لقبضة قاسية وقوية مقابل الإرهاب"، كرّر رئيس حزب "يسرائيل بيتنا"، النائب أفيغدور ليبرمان، دعوته للعودة للاغتيالات.

وماذا عن الإجراءات الإسرائيلية لتعزيز القبضة على القدس الشرقية بهدف تهويدها؟

في خضم الانشغال الإسرائيلي بعمليات المقاومة الفلسطينية، صادقت الحكومة الإسرائيلية، في 20 آب، على تخصيص 864 مليون دولار لتشديد قبضتها على القدس الشرقية، خلال السنوات الـ 5 المقبلة، بمبلغ إجمالي يقارب 3.2 مليارات شيكل"، وهو ما يعادل 864 مليون دولار.

وتهدف الخطة إلى "تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية . وتشمل أيضاً زيادة عدد كاميرات المراقبة وزيادة عدد أفراد الشرطة في المدينة.

ونقل بيان الحكومة عن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قوله إنه "قرار سيغيّر وجه مدينة القدس.. وسيُسهم في زيادة عدد المستحقين للحصول على شهادة الثانوية العامة الإسرائيلية "الباجروت".

وأشارت الحكومة الإسرائيلية إلى أن الخطة "تتعامل مع التعليم والتوجيه المهني، وتشجيع العمالة والتوظيف عالي الإنتاجية والتنمية الاقتصادية، والنقل العام والطاقة والكهرباء والصرف الصحي، والتخطيط القانوني والمباني العامة والصحة والرعاية والاستدامة، والأماكن العامة، الثقافة والمجتمع والترفيه والأمن الشخصي".

وتعليقاً على الخطة، قال وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش: "يُسعدني أن أقود أكبر خطة خمسية للقدس الشرقية.. بصفتي شخصًا يؤمن بتعزيز السيادة (الإسرائيلية) على القدس ككل، أرى أهمية كبيرة في الخطة الخمسية".

وأضاف: "القدس الموحّدة ليس شعاراً؛ إنه مسؤولية.. مسؤولية كل ساكن، ومسؤولية تطوير وازدهار القدس، عاصمتنا الأبدية".

من جهته، أعلن وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، عن تخصيص 120 مليون شيكل (31.5 مليون دولار) لما أسماه "تعزيز السيادة الأمنية في القدس الشرقية". وتابع في بيان: "خطوة أخرى ومهمة في كفاحنا الذي لا هوادة فيه، لاستعادة الأمن الشخصي في القدس، عاصمتنا".

أما رئيس البلدية الإسرائيلية في القدس، موشيه ليون، فاعتبر أن "القرار الذي تم اتخاذه اليوم هو قرار سيادي.. نحن هنا اليوم نُثبت عملياً أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من القدس".

بالمقابل، يصر الفلسطينيون على أن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية، وأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكانت القوى الوطنية في المدينة، وأولياء أمور الطلّاب، جدّدوا في الأسابيع الأخيرة تمسكهم بالمنهاج التعليمي الفلسطيني "التوجيهي" ورفضهم المنهاج التعليمي الإسرائيلي "الباجروت". وخلال السنوات الأخيرة، قال العديد من مدراء المدارس ولجان أولياء أمور الطلّاب، إن السلطات الإسرائيلية تفرض المنهاج التعليمي الإسرائيلي على المدارس في القدس.

وما قصّة ملاحقة السلطة الفلسطينية لمجموعات المقاومة؟

يتعرّض نشطاء "كتيبة طوباس"، في الفترة الأخيرة، لملاحقة أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، التي اعتقلت بعض أفرادها، في وقت يطارد الاحتلال جزءاً آخر منهم .

ومنذ نحو عام، تتبنّى "كتيبة طوباس"، التابعة لسرايا القدس، الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي، عمليات عدة لإطلاق نار صوب قوات الاحتلال الإسرائيلي. لكن سرعان ما تعرضت لملاحقة الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي اعتقلت أبرز نشطاء الكتيبة.

وفي السابع عشر من يوليو/تموز من العام الماضي، كانت سرايا القدس قد أعلنت انطلاق "كتيبة طوباس" عقب تصدّيها لاقتحام قوات الاحتلال لمدينة طوباس شمال شرق الضفة الغربية. لكن، ومع مرور نحو عام على الانطلاقة، تشهد طوباس منذ الثالث من الشهر الفائت، توتراً ميدانياً نتيجة الملاحقة الأمنية لعناصر الكتيبة، عقب اعتقال قائد "كتيبة جبع – سرايا القدس" مراد ملايشة، خلال عودته من طوباس، في أوج التصعيد الإسرائيلي على مخيّم جنين.

وقال مصدر من حركة الجهاد الإسلامي، إنّ "طوباس لديها تربة خصبة لتشكيل مقاومة على غرار جنين وطولكرم، حال توفّرت الإمكانات؛ وهذا ما كان بالفعل".

ووفق المصدر، فإن "كتيبة طوباس" اتّبعت نهج السريّة في عملها منذ انطلاقتها، ولم تظهر للعلن إلّا خلال تشييع الشهيد الفتى أحمد أبو صلاح، في التاسع عشر من يونيو/حزيران من العام الجاري؛ وبدأت بعدها سلسلة ملاحقات، واعتقل الأمن الفلسطيني عدداً من الشبّان الصغار المشاركين في تشييع الشهيد أبو صلاح، وجمع اعترافاتهم لملاحقة عناصر "الكتيبة".

بعد ذلك، بدأت حملة اعتقالات طاولت عدداً من كوادر حركة الجهاد الإسلامي، أبرزهم "يزن المسلماني، وعيسى أبو دواس، وعبود عبد الرازق"، واستجواب عناصر آخرين للتحقيق، وملاحقة آخرين دون التمكن من اعتقالهم.

وبقيت الأمور بين الكتيبة والأجهزة الأمنية في مد وجزر، حتى اعتقل جهاز الأمن الوقائي المطارد أحمد أبو العايدة، ما دفع عناصر "الكتيبة" للخروج إلى السوق القديم في طوباس يحملون أكفانهم؛ لكن واجهتهم الأجهزة الأمنية بإطلاق الرصاص مباشرةً، وردّوا بإطلاق النار في الهواء؛ وتبع الحدث اعتقال شبّان لا علاقة لهم بالكتيبة.

ولاحقاً زادت الأمور سوءاً بين الأجهزة الأمنية و"كتيبة طوباس" بعد اعتقال المطارد عدي الشحروري، عقب حصار منزله في مخيّم الفارعة جنوب طوباس، وظهوره بمقطع مصوّر يستنكر محاولة اعتقاله، قائلاً: "لماذا تحاصرونني؟ أنا مطارد للاحتلال فما مشكلتكم معي؟ (...) لم أقترف أي شيء ضدّكم".

من هنا، يكشف مصدر في حركة الجهاد الإسلامي، أن ثمة قراراً من المستوى الرسمي الفلسطيني بمحاربة ظاهرة الكتائب المسلّحة وعدم اتساعها. وتحرص الأجهزة الأمنية على التخلص من "كتيبة طوباس" لأجل ذلك، وسط غياب دور العائلات واصطفاف تنظيم "فتح" مع توجه الأجهزة الأمنية، وقطع الطريق أمام تدخل الأسرى المحرّرين لحل الإشكاليات.

الخلاصة:

بالرغم من كل الإجراءات والتدابير العسكرية لقوات الاحتلال، ومعها أجهزة السلطة الفلسطينية، فإن عمليات المقاومة في فلسطين في تصاعد وتزايد مستمر؛ وهذا ما تؤكّده الأرقام الإسرائيلية والفلسطينية على حدٍ سواء.

وتشير إحصاءات فلسطينية إلى مقتل خمسة مستوطنين وجنود إسرائيليين، منذ بداية العام الجاري، في عمليات ببلدة حوارة. كما وثّق مركز المعلومات الفلسطيني "معطي" 255 عملاً مقاوماً في حوارة، منذ مطلع عام 2023، وحتى يوم 19 آب/ أغسطس، بينها 38 عملية إطلاق نار. وأشار المركز إلى أنه وقعت أربع عمليات دهس وعمليتا طعن، و9 عمليات حرق لمنشآت وآليات وأماكن عسكرية إسرائيلية، إلى جانب تحطيم 24 مركبة ومعدّات عسكرية.

بدورها، أعلنت القناة 12 العبرية، أن 32 إسرائيلياً قُتلوا منذ بداية العام، منهم 26 بعمليات إطلاق نار، و4 في هجمات دهس، وواحد في عملية طعن، وواحد بصاروخ من غزة.